

Distr.
GENERAL

S/25493
31 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



مذكرة من رئيس مجلس الأمن

أدلى رئيس مجلس الأمن، إثر مشاورات أجراها مع أعضاء المجلس، بالبيان التالي، باسم المجلس، في جلسته ٣١٩٠، المعقودة في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٣، بصدده نظر المجلس في البند المعنون "برنامج للسلام: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلم":

"واصل مجلس الأمن دراسة تقرير الأمين العام المعنون "برنامج للسلام" (S/24111)، بما في ذلك المشكلة المحددة في الفقرات ٦٦ إلى ٦٨ المتعلقة بسلامة قوات الأمم المتحدة وموظفيها الموزعين في ظروف النزاع. وقد نظر المجلس في هذه المسألة فيما يتعلق بالأشخاص الموزعين في إطار ولاية لمجلس الأمن.

"ومجلس الأمن يشي على الأمين العام لتوجيه الانتباه إلى هذه المشكلة، بما في ذلك الزيادة غير المقبولة في عدد الذين لقوا حتفهم وفي عدد حوادث العنف التي تتعرض لها قوات الأمم المتحدة وموظفيها. ويشاطر المجلس الأمين العام شواغله على نحو كامل.

"ومجلس الأمن يدرك أنه وجد أن الحاجة تتزايد إلى أن يقوم، لدى اضطراره بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، بوزع قوات الأمم المتحدة وموظفيها في ظروف تنطوي على أخطار حقيقية. ويعرب المجلس عن بالغ تقديره لشجاعة والتزام أولئك الأشخاص المتفانين في خدمتهم الذين يعرضون أنفسهم لأخطار كبيرة في سبيل تنفيذ الولايات المنوطة بهذه المنظمة.

"ومجلس الأمن يشير إلى أنه قد بات من الضروري في عدد من المناسبات إدانة حوادث استهدفت قوات الأمم المتحدة وموظفيها. ويعرب المجلس عن استيائه إزاء استمرار حوادث العنف على الرغم من نداءاته المتكررة.

"ومجلس الأمن يرى أن الهجمات وأعمال العنف الأخرى، سواء كانت فعليا أو عن طريق التهديد بها، بما في ذلك اعتراض الأشخاص أو احتجازهم، والموجهة ضد قوات الأمم المتحدة وموظفيها، غير مقبولة كلية. وقد تقتضي من المجلس أن يتخذ مزيدا من التدابير لضمان سلامة وأمن هذه القوات وهؤلاء الموظفين.

../.

310393 310393 93-18721

"ومجلس الأمن يكرر مطلبه بأن تتخذ الدول والأطراف الأخرى في مختلف النزاعات جميع الخطوات الممكنة لضمان سلامة وأمن قوات الأمم المتحدة وموظفيها. ويطلب المجلس كذلك أن تعمل الدول على الفور

وبصورة فعالة على ردع ومهاكمة ومعاينة جميع أولئك المسؤولين عن الهجمات وأعمال العنف الأخرى ضد هذه القوات وهؤلاء الموظفين.

"ويلاحظ مجلس الأمن الصعوبات والأخطار الخاصة التي يمكن أن تنشأ في الأماكن الموزع فيها قوات الأمم المتحدة وموظفيها في حالات تعجز فيها الدولة، أو الدول، عن ممارسة ولايتها القضائية لحماية هذه القوات وهؤلاء الموظفين، أو عندما لا تكون دولة ما على استعداد لتحمل مسؤولياتها في هذا الصدد. وفي هذه الحالة، قد ينظر المجلس في اتخاذ تدابير ملائمة في تلك الظروف الخاصة لضمان تحمل الأشخاص المسؤولين عن الهجمات، وأعمال العنف الأخرى، المسؤولية عن أعمالهم.

"ومجلس الأمن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في أسرع وقت ممكن، تقريراً عن الترتيبات القائمة لحماية قوات الأمم المتحدة وموظفيها، ومدى كفايتها في هذا الشأن، على أن تراعى، في جملة أمور، الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة والاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة والبلدان المضيفة بشأن مركز هذه القوات وكذلك التعليقات التي قد ترد إليه من الدول الأعضاء، وأن يقدم التوصيات التي يراها ملائمة لتعزيز سلامة وأمن قوات الأمم المتحدة وموظفيها.

"وسوف يواصل مجلس الأمن نظره في هذه المسألة في ضوء تقرير الأمين العام وما تقوم به الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية من أعمال، بما في ذلك، بوجه خاص، اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم المنشأة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٠٦ (د - ١٩). وفي هذا الخصوص فإن المجلس يقر بالحاجة إلى أن تتخذ جميع الهيئات ذات الصلة في المنظمة إجراء منسقا لتعزيز سلامة وأمن قوات الأمم المتحدة وموظفيها.

"ويعتزم مجلس الأمن مواصلة النظر في تقرير الأمين العام المعنون "برنامج للسلام" على النحو الوارد في بيان رئيس المجلس المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (S/24728).

— — — — —